كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى
عدد خاص - 2025 مجلة العلوم القانونية والسياسية

ترسيخ الأمن المجتمعي في مجتمعات ما بعد الصراع وأثره في حماية حقوق الانسان

Establishing community security in post-conflict societies and its impact on protecting human rights

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي، مجتمعات ما بعد الصراع، حقوق الانسان.

Keywords: community security, post-conflict societies, human rights.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.31

م.م علي عبد المطلب صادق

جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Asst.lecturer Ali Abd Almutalib Sadiq
University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies
ali.a@cis.uobaghdad.edu.iq

ملخص البحث

تتسق حدود العلاقة بين الأمن المجتمعي ومباديء حقوق الانسان في مقاربات توازن تعزيز الأمن الانساني مع عدم التفريط بحقوق الانسان تحت ظل وجود الصراع وما بعده، إذ ليس بالضرورة أن يصاحب فرض الأمن إستهانة بحقوق الانسان، بل أن المنظومة القيمية الانسانية وبحسب الدراسات الأمنية المعاصرة في كونها تتمتع بخصوصية إعتبارية ثقافية ولغوية ودينية وعرقية ... وغيرها، قد ساهمت في اعادة صياغة مفهوم الامن من خلال المحافظة على قيم حقوق الانسان، وبفضل ذلك صار مفهوم الأمن أكثر سعة وشمولية، وأن الانسان وحقوقه هما البؤرة الأساس التي يتمحور حولها الأمن عموما، ومنطلقا لتحقيق أمن المجتمع خاصة، وهذا يتطلب إبتداءً صيانة مصادر حقوق الانسان الوطنية المكفولة دستوريا، والدولية المنتظمة قانونياً، وما يتصل بهما من الحقوق المدنية والسياسية، وأيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

Abstract

The boundaries of the relationship between community security and human rights principles are consistent with approaches that balance the promotion of human security while not compromising human rights under the shadow of conflict and its aftermath. The imposition of security does not necessarily entail disregard for human rights. Rather, the human value system, according to contemporary security studies, has a distinct cultural, linguistic, religious, ethnic, and other status, which has contributed to reformulating the concept of security by preserving human rights values. As a result, the concept of security has become more expansive and comprehensive, and the human being and his rights are the fundamental focus around which security revolves in general, and a starting point for achieving community security in particular. This requires, first and foremost, the preservation of national human rights sources guaranteed by the constitution, and international human rights legally regulated, and related civil and political rights, as well as economic, social, and cultural rights.

المقدمـــــة

فرضت مستجدات الساحة العالمية في مجال الامن تبلور مفهوم الامن المجتمعي بصورة جلية، خصوصا وأن الامن المجتمعي لصيق بالأمن الانساني وينطوي على فضاءات حماية الانسان بذاته وحقوق الانسان والحريات العامة، وارتبط كل ذلك بوجود الانسان بوصفه أحد أفراد المجتمع، ويجب حماية وجوده وتمكينه من تحقيق طموحاته دون تهميش واضطهاد في خضم بوادر الصراع الداخلي الذي أصبح شائعا في أكثر من دولة، بل صار سمة من سمات الصراعات الجديدة بعد التحول من الصراعات الخارجية ما بين الدول الى صراعات بينية داخل الدولة نفسها، أستدعى ذلك الوقوف عند مصير حقوق الانسان وواجبات إعادة تأهيل المجتمعات من خلال آليات تضمن منع إقصاء الذات الانسانية من جهة وخلق توازن فعلي بين الخصوصيات الثقافية والدينية واللغوية والعرقية، فضلا عن بناء منطق التعايش السلمي وقبول الآخر تحت ظل أمن مجتمعي راسخ تؤطره مباديء حقوق الانسان.

إشكالية البحث:

تنبع إشكالية البحث من كون الانسان هو المحور الرئيس لإطروحة الأمن المجتمعي، وأن حفظ الأمن المجتمعي لما بعد الصراع يتسق بالضرورة مع حفظ حقوق الانسان، ومن هنا تثار تساؤلات عدة أهمها:

1. هل تراعي آليات حفظ الأمن المجتمعي قيم حقوق الإنسان الراسخة في ظروف ما بعد الصراع.
2. هل ترد إستثناءات على سياسة فرض الأمن قد تمس حقوق الإنسان.
3. ماهي السبل الكفيلة لضمان عدم خرق خصوصية حقوق الانسان بذريعة حفظ الأمن بعد الصراع.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن سمو الإنسان وكرامته وحفظ حقوقه لها الأولوية دائما حتى وإن كانت الضغوط الامنية تتجه نحو فرض الأمن بالقوة، وأن تعرض حقوق الانسان تحت ظل مجتمعات ما بعد الصراع إلى انتهاكات جسيمة يترتب عليها آثار سلبية بعيدة المدى، ما يترتب عليه تهيئة الآليات المناسبة لحماية حقوق الانسان ومن أوضحها الأمن المجتمعي لما له من صلة بين الفرد والمجتمع.

هيكلية البحث:

ينتظم البحث في ملخص ومقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، جاء المبحث الأول تحت عنوان (مفاهيم الامن المجتمعي ومباديء حقوق الانسان)، والمبحث الثاني بعنوان (طبيعة مجتمعات ما بعد

الصراع)، والمبحث الثالث حمل عنوان (مسارات حفظ الأمن المجتمعي وفق مباديء حقوق الانسان)، أما المبحث الرابع فقد إندرج تحت عنوان (إعادة التأهيل المجتمعي لما بعد الصراع).

المبحث الاول

مفاهيم الامن المجتمعي ومباديء حقوق الانسان

يتطلب البحث حول الامن المجتمعي وحقوق الانسان وجود مداخيل نظرية تعرف بهما، ودلالة كل مفهوم وما يعتريه من مقاربات مفاهيمية تتصل بالامن عموما وما طرأ على الواقع الامني بمستوى الدولة ومحيطها الاقليمي والدولي، وما آلت إليه المدارس الفكرية واستدراكها لتطورات الصراع المجتمعي داخل الدولة، وتحت ظل انتهاكات حقوق الانسان بسبب الصراعات الداخلية، ومن هنا وجدنا ضرورة تبيان مفهومي الامن المجتمعي ومباديء حقوق الانسان، فجاء هذا المبحث في مطلبين هما:

المطلب الاول: مفهوم الأمن المجتمعي.

المطلب الثاني: مفهوم حقوق الانسان.

المطلب الاول: مفهوم الأمن المجتمعي:

تصاعدت الحاجة الى فهم أوسع لمصطلح الأمن منذ ثمانينيات القرن الماضي، إذ لم يعد مفهوم الأمن مقتصرا على التهديدات العسكرية وسلامة اراضي الدولة، وصارت مصادر التهديدات الأخرى غير العسكرية تبدو أكثر إلحاحاً، وعليه قدم عدد من الباحثين في (مدرسة كوبنهاغن) محاولات عدة لتوسيع جدول أعمال الأمن ليشمل خمس قطاعات رئيسة، عسكرية وسياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية، وبشكل عام يتعلق الأمن العسكري بالتفاعل بين القدرات المسلحة الهجومية والدفاعية للدولة، فيما يتعلق الأمن السياسي بالاستقرار الهيكلي للدولة، ونظام الحكم والشرعية، بينما يهتم الأمن الاقتصادي بكيفية الوصول الى مزيد من الموارد والتمويل الضروري للحفاظ على مستوى مقبول من الرفاه الاقتصادي للدولة، وتتعلق مخاوف الأمن البيئي بصيانة المحيط الحيوي الوطني والدولي والنظام الصحي الاساس، أما الأمن المجتمعي فيتعلق بالاستدامة والتطور لبنى اللغة والثقافة والفكر والدين والعرف والهوية الوطنية، وتم التأكيد على أن تلك القطاعات الخمس لاتعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل يحدد كل واحد منها نقطة محورية تصب في مواجهة مشكلة أمنية بذاتها، وتتمحور جميعها في إطار الموضوع المرجعي الاساس للأمن وهو حفظ سيادة الدولة (**Amir 2019**).

لقد عرف (باري بوزان) الامن المجتمعي بانه (خلق توازن فعلي بين الخصوصيات الثقافية والدينية واللغوية والعرقية، وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي عادل)

(Asmahan 2018)، ولم تقتصر دراسة بوزان للأمن بمجرد وصفه ظاهرة بل كانت دراسة تحليلية ترى بأن توسيع مفهوم الامن ماهو إلا نتيجة حتمية لظهور تهديدات جديدة ومن ثم أوضح بوزان المنطق القطاعي للأمن والذي رأى بأنه لايجب إقتصاره في بعد واحد ولابد من توسيعه ليشمل قطاعات أخرى أحدها الأمن المجتمعي، وبذلك عمل باري بوزان على نضوج أكثر لمفهوم الامن وتوسيع دائرته، وتطوير أبعاده من بحث إشكالية (الأمن من ماذا؟) إلى البحث في محور إشكالية (أمن من؟)، أي مالوحدة الاساسية لتحليل موضوعها المرجعي في البعد الأمني الخاص بها (Issa 2011)، ومن هنا عرف نبيل سكندر الامن المجتمعي بانه (كل الاجراءات والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية، ...وغيرها، الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوافر سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، واقصى قدرة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية) (Iskandar 1988).

أسهمت التيارات النظرية ذات البعد الاجتماعي في العلاقات الدولية وعلى رأسها النظرية البنائية في عملية تحول مفاهيمي للأمن والدراسات الامنية عموما من خلال إعادة إنتاج المفهوم وتقديم تحليل أكثر شمولية للأمن مع نهاية الحرب الباردة وشيوع ظواهر جديدة كالعولمة والارهاب ومتطلبات التكامل الاوربي، فاصبح البعد الاجتماعي للأمن بعدا مرجعيا واصبح التفريق بين الدولة والمجتمع علامة فارقة في التحليل الامني الجديد، فكان من المهم تبني فهم مشترك بين أمن الدولة المتعلق بالسيادة من جهة وأمن المجتمع المتعلق بالهوية والمواطنة من جهة أخرى، كما قدمت البنائية فهما بديلا موسعا وعميقا للأمن بتركيزها على دور القيم والثقافة والافكار والخطاب، وتناولت بالتحليل موضوع الهوية والمصلحة والعلاقة بينهما فضلا عن تطور مفهوم القوة وكيفية تأثير عواملها على السياسات الامنية للدولة، وأدى ذلك الى إعتبار جديد يتلخص في أن الأمن في الواقع والأصل هو بناء اجتماعي يشكل وسيلة لحماية القيم الاساس التي يحملها المجتمع، فالهوية والقيم الاجتماعية تؤثر في كيفية تعريف التهديدات الامنية للدولة والمجتمع (Mohsen 2021).

إن من أبرز المخاطر المهددة لأمن المجتمع تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وحصانة الامن الهوياتي وارتباطهما بقضايا الثقافة الوطنية وتأثيرات العولمة، بما يجعلها مصدر تهديد حقيقي لمختلف مضامين الامن في أبعاد شتى، أهمها الحفاظ على الهوية المجتمعية لما تتعرض له من مهددات للأمن المجتمعي بما يشكل إنعكاسا لظروف وعوامل داخلية وخارجية تمنح تمايز ذاتي أو مكتسب لمكونات كل مجتمع، ومساويء الهجرة التي شكلت تهديدا للأمن المجتمعي بسبب ما ينقله المهاجر معه من

إرهاصات البؤس والاخفاق من دولة النشأة إلى دولة الملجأ، والارغام على تقبل الامر الواقع والتعايش مع مجتمع جديد في دولة الهجرة، وتهديدات الارهاب الذي تحول الى وسيلة تعبر عن الرفض لواقع محدد والتنفيس عن الشعور بالاخفاق والاحباط الكامن في المجتمع ليكون العمل الارهابي تعبيرا يائساً عن أوضاع مأزومة تحيط بالمجتمع، فضلا عن الجريمة المنظمة بثلاثية (تجارة المخدرات، والاتجار بالبشر، والاتجار بالسلاح) التي تشكل تهديدا حقيقيا لأمن المجتمع لما تشكله من سيادة إقتصاد موازي غير رسمي تديره مجاميع مستترة تطيح بالتجانس الداخلي للدولة الوطنية، والسياق الفردي في جوانب الامن الانساني وعرقلة رفاهية المجتمع، ومثلت جميع تلك الابعاد أهم التحديات التي تواجه البيئة الاجتماعية تحت ظل عالم لم يعد يكترث بالحدود السياسية ولا الجغرافية (Alaq 2018).

المطلب الثاني: مفهوم حقوق الانسان:

ارتبط مفهوم حقوق الانسان باديء الامر بنظرية القانون الطبيعي التي ترى أن للانسان حقوقا طبيعية تثبت معه منذ الولادة وتقررت له لكونه إنسانا يتمتع بقيمة عليا تضمن كرامته، وتبنى أنصار نظرية الحقوق الفردية هذا المفهوم وقالوا بوجود حقوق طبيعية لذات الفرد سبقت وجود السلطة، وإن أساس وجود السلطة هو حماية هذه الحقوق وإزالة مايحدث بين الافراد من منازعات عند ممارستهم لحقوقهم، ومنع التعارض والتقاطع الذي ينجم عن استعمال تلك الحقوق، ومن ثم لايجوز للسلطة أن تتعرض لهذه الحقوق لاسيما وأن الافراد لم يتنازلوا عن كل حقوقهم للدولة، إلا بالمقدار الضروري الذي يتطلبه حفظ أمن الدولة (Khaled 2015).

لقد وضع المفكر (رينيه كاسان) أحد المشاركين في صياغة الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام (1948م) والحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 1968م، تعريفا أوليا لحقوق الانسان ووصفه بان (علم حقوق الانسان هو فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية وموضوعه يختص بدراسة العلاقة القائمة مابين الافراد وفق الكرامة الانسانية مع تحديد الحقوق الضرورية لحفظ كرامة كل كائن إنساني) (Barai 1985)، كما عرفها ايف ماديو بانها (دراسة الحقوق الشخصية المعرف بها وطنيا ودوليا والتي تحت ظل حضارة معينة تضمن الجمع بين تأكيد الكرامة الانسانية وحمايتها من جهة والمحافظة على النظام العام من جهة أخرى) (Matroud 2005)، وعرفها جابر ابراهيم الراوي بأنها (الحقوق التي تهدف الى ضمان معنى الانسانية وحمايتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) (Al-Rawi 1999)، أما المنظمة الدولية فقد عرفت حقوق الانسان بأنها (ضمانات قانونية عالمية لحماية الافراد والجماعات من اجراءات الحكومات التي تمس الحريات الاساسية والكرامة الانسانية

ويلزم قانون حقوق الانسان الحكومات ببعض الاشياء ويمنعها من القيام باشياء أخرى (*Human Rights and Law Enforcement, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights 2002*)، وتتميز حقوق الانسان بخصائص عدة يمكن تلخيصها بما يأتي (*Al-Jubouri 2016*):

1. ملك طبيعي فطري متأصل في كل إنسان فهي لاتُكتسب ولاتورث ولاتشترى.
2. ذات مستوى واحد لجميع البشر بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين أو اللون.
3. عالمية وشمولية وليست حكراً على فئة دون أخرى ولايمكن سلبها عن الآخرين لأي سبب كان.
4. ثابتة لكل فرد وغير قابلة للتصرف من قبل الآخرين، فليس لأي فرد حرمان أي شخص آخر من حقوقه الانسانية خصوصا عندما تنتهكها قوانين بلده.
5. يتمتع كل إنسان بحقوقه كاملة وبمستوى واحد، إذ لايمكن تجزءة حقوق الانسان أو تحقيق بعضها وإنتهاك البعض الآخر.

تتداخل في حقوق الانسان سمات ثلاث في كونها أصيلة ولصيقة في الانسان (طبيعية)، وأنها بمستوى واحد لدى الجميع (متساوية)، وأنها قابلة للتطبيق حيثما وجد الانسان (عالمية)، وربما تكون السمة الطبيعية لحقوق الانسان هي المستقرة والاوسع شمولية ويحوزها جميع البشر على قدم المساواة في كل مكان، بينما تتباين وتتفاوت سمة العالمية أو المساواة من مكان لآخر، حيث يستمر التصارع بشأنها بطرق عدة (**Hunt 2013**).

لقد تعددت الرؤى بشأن تثبيت مباني حقوق الانسان، وبلغت اقصى كثافتها في القرن العشرين في أعقاب الحربين العالميتين الاولى والثانية، سيما وأن معظم الوثائق الوطنية والدولية المقررة لحقوق الانسان أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية، انطلاقا مما عرف باسم (وثيقة الاطلسي) المبرمة بين روزفلت وتشرشل، والمشتملة على ثمان مواد أساس أكدت على حقوق الشعوب وضمان الامن والسلم، ومرورا بوثيقة ضاحية (دمبرتن أوكس) عام **1944**م، ووثيقة (سان فرانسسكو) المتضمنة لقواعد إنشاء منظمة الامم المتحدة وما رمت اليه من تعزيز احترام الحقوق والحريات الاساسية لجميع الناس، ووصولا الى (الاعلان العالمي لجقوق الانسان) عام (**1948**م).

المبحث الثاني

مجتمعات مابعد الصراع

تتعدد المجتمعات وتتعدد معها مصادر الصراع المجتمعي على أرض الواقع، وتمس تلك الصراعات سلامة المجتمع واستقراره واستمراريته، وتتضح معها تهديدات لامتماثلة من أسباب الصراع تلحق ضررا بالغا بأمن المجتمع وسلامة التجانس الاجتماعي، وبذلك يخيم الصراع على علاقات البشر وعلاقات الجماعات والمجتمعات، والمتفق عليه هو وجود مباديء وافكار صراعية مشتركة في الحياة الاجتماعية التي نعيشها، لأنها حياة يتفاعل من خلالها الافراد والجماعات والمجتمعات، واثناء التفاعل يحدث الصراع بين الاطراف المتفاعلة، علما أن الصراع يحدث غالبا حول التنافس الشديد من أجل التمتع بالقوة والنفوذ، أو إشغال المناصب والمواقع الادارية والتنفيذية و... غيرها، وفي خضم الصراع يستفيق المجتمع على مأساة مابعد الصراع وما ينتج عنه من إنفصام لأواصر المجتمع المستقر، فتعمل جميع الاطراف المتصارعة (مختارة أو مرغمة) على العودة إلى صورة المجتمع المتماسك المستقر، وللتوضيح أكثر قسمنا البحث على مطلبين هما:

المطلب الاول: المجتمعات المستقرة والمتصارعة.

المطلب الثاني: أسباب الصراع المجتمعي.

المطلب الاول: المجتمعات المستقرة والمتصارعة:

أولا – المجتمعات المستقرة:

يشير مصطلح المجتمع الى فكرة التواجد المستمر والمستقر للافراد ذوي التصرفات المتشابهة والمتواصلين فيما بينهم في إطار علاقات متبادلة تجمعهم، وتعرف مختلف انواع المجتمعات بامتدادها وبشكل العلاقات المفترضة وبطبيعة الصلة الاجتماعية بين أعضائها، ومن وجهة نظر علم الاجتماع يشير المجتمع الى جماعة منظمة من الاشخاص تسكن أرضا مشتركة وتتعاون فيما بينها بهدف اشباع حاجاتها الاساسية، ةتمتلك مثل هذه الجماعة ثقافة مشتركة وتعمل كوحدة متميزة، كما يتصف المجتمع بخصائص اساسية هي الشمولية في إطار التركيب العام، والاستمرارية عبر تكييف موجبات الوجود، والمشاركة الارادية الواعية والفاعلة، والاستقلال الوظيفي الذي يحول المجتمع الى وحدة مندمجة تعمل وفق آليات وقواعد، والتمايز الداخلي للعمليات والمهام والادوار بهدف إشباع الحاجات المتنوعة (Dhibyan and others 1990).

يضفي المجتمع على اعضائه هوية اجتماعية ذات سيادة ضمن حدود جغرافية (إقليم دولة وطنية) تنتظم في اطارها الحقوق والواجبات ضمن منظومة المواطنة، التي يترتب عليها الاحساس بالهوية المشتركة المرتبطة بالرقعة الجغرافية التي يعيش عليها المجتمع، والتي تنشيء بينهم علاقات وروابط اجتماعية واقتصادية وثقافية وحتى سياسية، تميز كل مكون اجتماعي عن آخر ضمن حدود الرقعة الجغرافية، ومن هنا فان المجتمع يرتبط بمفهوم الدولة الوطنية التي تسبغ هويتها السياسية المرتبطة بالرقعة الجغرافية، بما فيها من أطر سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية على المجتمع الذي يعيش في كنف هذه الدولة (Heywood 2013)، ويتميز افراد كل مجتمع في كونهم يتشاركون بوجود معتقدات وعادات وتقاليد وقيم متنوعة، وعلى هذا الاساس فان المجتمع يتضمن مكون معياري يتعلق بمنظومة القيم التي يعتنقها المجتمع من ناحية، واحترام قيم التنوع والاختلاف من ناحية ثانية، لذا فان المجتمعات تدعم في العادة الاستقرار والتلاحم والانسجام والتماسك بين اعضائها، لانه غالبا ما تنطوي المجتمعات على تنوعا في القيم والتقاليد والثقافات، وهو ما يشكل مكون نوعي أو قيمة معيارية ايجابية، إذ يهدف هذا التنوع تحقيق الاستقرار والخير المشترك الذي يطال المجتمع سواء في المستوى الجمعي أم الفردي (Sattar and others 2019)، ويغطي المجتمع السياسي المجموعات الاجتماعية التي يتحدد من خلالها مصير الاشخاص بشكل إجمالي، وتستوعب الدولة ذلك المجتمع بوصفها الشخصية القانونية والمعنوية التي تؤدي وظائف تدخل في إطار تحقيق المصالح العامة، وتحت مظلة المصلحة العامة تمارس الدولة سلطاتها السياسية عبر وظائف قانونية ذات أبعاد ثلاث تشريعية وتنفيذية وقانونية (Al-Kalab 2018).

ثانيا – المجتمعات المتصارعة:

توجد الصراعات في صميم الحياة الاجتماعية، وتتميز تلك الصراعات بشدتها وطبيعة الفاعلين المشاركين فيها، وبنية رهانات الصراع والنتائج المرجوة منه، وتتفاوت مستويات الصراع مابين كبير أو صغير، وقد يأخذ شكل لعبة حصيلتها صفر لأحد طرفي الصراع، فما يكسبه أحدهم يخسره الآخر (اللعبة الصفرية)، أو قد يكون الصراع ايجابي من خلال الحلول الوسط وبالتالي دمج التعاون كأحد خيارات المواجهة، وربما يكون الصراع سلبيا لكلا طرفي الصراع حيث لايوجد غير الخاسرين، ويذهب (جورج سيميل) الى أن المجتمع هو المكان التجريبي الذي يجري فيه التبادل المستمر بين القوى البناءة والأخرى الهدامة، طالما ان الخلافات لاتنفصل عن التنشئة الاجتماعية حول الغرض نفسه، ولايعني

الصراع بين المجموعات أن ينعم أعضاء الفريق الواحد بانسجام تام، ولاينتفي بذلك وجود المنافسات والانقسامات الداخلية وفي نفس الوقت التحالفات والتكتلات (Ferriol 2011).

تطورت ظاهرة الصراع مع تطور حياة المجتمع الانساني من مستوى الفرد الى مستوى الجماعات أو الكيانات الجماعية (القبيلة والعشيرة)، ثم تحول الى الكيانات المؤسسية الحديثة ومنها الكيانات السياسية المنظمة (الدولة، الاحزاب، المنظمات، النظام الدولي)، ومع هذا التطور تدرجت الصراعات من مستوى الفرد الى المستوى المجتمعي أو الهيئات والمنظمات ثم الى مستوى الدولة الواحدة وأيضا الى مستوى الدول (Raslan 1986)، وبذلك شكل كشف الصراعات الاجتماعية وتفسيرها مسارا مستمرا لتحليلها ومقارنتها، فمسألة تطور تلك الصراعات تثير بالضرورة مسائل أخرى تتصل بالعلاقات الاجتماعية عامة وتصدع النظام العام، ولايمكن الاجابة عن هذه المسائل من دون تحديد الاطراف المعنية بالصراع، وطبيعة الانقسامات الاجتماعية التي ينفذ منها الصراع والرهانات المتاحة لاطراف الصراع (Ansar 1992).

المطلب الثاني: أسباب الصراع المجتمعي:

تتمحور فكرة الصراع حول رغبة الافراد والجماعات في اشباع حاجاتهم، ووجود الموانع التي تقف حائلا دون حدوث ذلك، فتنشأ الرغبة في التخلص من تلك الموانع للوصول الى الاهداف، وبذلك يتم الصراع على مستويين، الاول مستوى الافراد بهدف اشباع الحاجات الاساسية للفرد، والثاني مستوى الجماعات بهدف تحقيق المساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية، واذا كان الصراع سمة ملازمة للتاريخ البشري فإن الفكر الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر أكد على اهمية ودور الصراع في تغيير الواقع الاجتماعي القائم، وتظهر هنا أهمية النظام والسلطة داخل وسائل التنظيم الاجتماعي خلال الصراع، فالسلطة عندما تمتد داخل التنظيم تواجه بالصد والمقاومة الناتجة عن تعارض المشاعر والمصالح بين من هم في السلطة ومن هم خارجها وخاضعين لسطوتها، ومن هذا التعارض يتولد الصراع ومتطلبات حسمه، فالمتطلبات الوظيفية للنسق الاجتماعي والجوانب المعيارية المحيطة به تحدد نوع الصراع وتوزيعه بين المكونات الاجتماعية (Al-Tayeb 2007).

قد تقوم الصراعات بسبب سوء توزيع الثروات أو من أجل الوصول الى السلطة، أو لترويج وفرض الافكار، أو من أجل تغيير قواعد نسق معين، وتتم تغذية أي صراع بعوامل نفسية ومادية، ومن أجل إدامة الصراع يجب أن يتم تصوير الطرف الآخر مختلفا، ومرتبطا بمعتقدات أو أفعال تعد عدائية لحياة وقيم الطرف الاول، ويجب أن يُرى الطرف الآخر باعتباره تهديدا للمجتمع وللنظام العام، عندئذٍ يكون توصيف

الصراع والعنف الناتج عنه كأنه حماية لاسلوب واستقرار حياة المجتمع، ويُنظر على أنه شكل من أشكال الدفاع عن النفس (Sen 2016)، وتتصدر عوامل رئيسة تكون سببا ومصدرا للصراع المجتمعي فيكون حول التنافس الشديد من أجل التمتع بالقوة والنفوذ، أو السيطرة على الملكية، أو إشغال المناصب والمواقع الادارية والتنفيذية، أو لإمتلاك الجاه والشرف والسمعة والشهرة والمنزلة العالية، علما بأن جميع الاشياء التي يتنافس الافراد عليها تكون قليلة ونادرة ومحدودة وليس من السهولة بمكان السيطرة عليها والتحكم بها، لهذا يوجد تنافس دائم وصراع بين الافراد أو الجماعات للاستحواذ على الثروة والنفوذ والسلطة والمواقع الاجتماعية والسياسية المحدودة والنادرة (Al-Hassan 2015).

هناك مجموعة من القطاعات أو القضايا تكون بيئة مناسبة لانبثاق الصراع المجتمعي، وفق ظروف ومعطيات أو سمات معينة، وتلك القضايا أو القطاعات تشكل بحد ذاتها مستويات معينة ينظر من خلالها لتحليل أسباب الصراع، وأهم تلك القضايا ما يأتي (Al-Khazindar 2014):

أولا – القضايا الاجتماعية.

تتمثل هذه القضايا في عدم التجانس بين مكونات المجتمع أو الدولة، ويعرف بالانقسام المجتمعي وعدم التوازن العرقي أو الديني أو الثقافي مع غياب علاقة تعاقدية عادلة وواضحة بين الكيانات العرقية أو الدينية داخل الدولة، أو نتيجة فوارق طبقية حادة في المجتمع، ترتبط باعتبارات تفضيلية غير موضوعية، تؤدي الى ضعف البنية المجتمعية واضطهاد الاقليات وضعف التسامح بين المكونات، بما يؤدي الى ضعف بنية الدولة والوحدة الوطنية للمجتمع.

ثانيا – القضايا السياسية.

هي القضايا المحورية في أي صراع، ومن خلال العامل السياسي تتجه القضايا الاخرى إما نحو تطور الصراع أو نحو التهدئة والسلام، وتعد أزمة الشرعية في أي نظام سياسي أو قيادته السياسية في كثير من الأحيان مصدرا رئيسا للعنف داخل الدولة، بوجود معارضة غير سلمية وجماعات سياسية متطرفة، وكذلك فان ضعف السلطة المركزية في الدولة، مع وجود انقسامات مجتمعية حادة، يتسبب في كثير من الاحيان بصراعات عنيفة، وأيضا يعد وجود نظام سياسي غير ديمقراطي من أهم أسباب حدوث الصراعات والحرب الاهلية داخل الدولة وحتى الحروب الاقليمية.

ثالثا – القضايا الاقتصادية.

ربما يكون العامل الاقتصادي هو الاكثر وضوحا من بين أسباب الصراع المجتمعي، إذ تظهر عناصر اقتصادية عدة يتبلور عندها الصراع، منها على سبيل المثال: شح الموارد الأساسية والطبيعية، أو

سوء توزيع وعدم عدالة توزيع الموارد الطبيعية، والفساد المالي والاقتصادي في الدولة، ووجود تباين طبقي اقتصادي حاد، وتخلف البنى الاقتصادية للدولة، الذي بدوره يؤثر في القرار السياسي للدولة، وما يترتب على ذلك من قرارات اقتصادية قاسية تضعف من المستوى الاقتصادي للمجتمع، وما ينتج عن ذلك من ردود أفعال على تلك القرارات ومعارضتها بممارسات صراعية عنيفة مع القيادة السياسية في أغلب الحالات.

المبحث الثالث

مسارات حفظ الأمن المجتمعي وفق مباديء حقوق الانسان

إن حقوق الانسان ذات طابع عالمي وهي تنطبق على جميع الناس بدون تمييز، وأن احترام حقوق الانسان وحمايتها واجب مؤكد تحت ظل جميع الظروف والنظم السياسية، فلا يجوز تقييد حقوق الانسان لأي فرد أو مجموعة تحت أي ظرف من الظروف، إلا إذا كانت تلك الحقوق تتجاوز حدودها المرسومة (في إطار الشرائع السماوية أو القوانين الوضعية) وتهدد الحقوق المماثلة أو المقابلة للآخرين محدثة صراعا مجتمعيا يتطلب إيقافه وفق مسارات تحفظ الامن المجتمعي إستقراره وثباته، ولذلك حرص هذا المطلب على توضيح موارد متداخلة هامة تخص حقوق الانسان والامن المجتمعي والعلاقة بينهما في إطار مطلبين كما يأتي:

المطلب الاول: مباديء حقوق الانسان.

المطلب الثاني: العلاقة بين الامن المجتمعي وحقوق الانسان.

المطلب الاول: مباديء حقوق الانسان:

لقد تضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة، ثم تلته واقتبست منه حزمة من الاتفاقيات الدولية مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشكلت باجتماعها منفذا وطنيا ودوليا لمصادر حقوق الانسان، إذ يمكن إجمال تلك المصادر بما يأتي (Al–Filali and others 2007):

1 – المصادر الوطنية:

تشكل المصادر الوطنية اهمية كبيرة في ترسيخ الكثير من مباديء حقوق الانسان وحرياته، بل زاد الاهتمام بدساتير دول العالم في تضمينها نصوص دستورية تهتم بالحقوق والحريات التي يجب ان يتمتع بها افراد الشعب، باعتبار الدستور هو القانون الاسمى في الدولة والمُعبِّر عن إرادة الشعب فصار من الواجب أن يحتوي دستور الدولة على باب خاص بالحقوق والحريات المدنية والسياسية عبر المشاركة في

تنظيم الشؤون العامة بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشح، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (Hadi 2005).

2 – المصادر الدولية:

إن حقوق الانسان لم تكتسب طابعها القانوني دوليا إلا عند صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان عن الجمعية العامة للامم المتحدة في العاشر من كانون الاول عام (1948م) وقد صادقت عليه غالبية الدول، وتضمن ذلك الاعلان ديباجة وثلاثون مادة، واشارت الديباجة إلى أن حقوق الانسان في الحياة والحرية والكرامة متأصلة في البشر، وأن حقوقهم أساس ثابت في الحرية والعدالة والسلام، وأن البشرية تنشد عالما ينعم فيه كل فرد بحقوقه الانسانية الطبيعية، ومن الضروري أن يتولى القانون حماية تلك الحقوق وعدم المساس بها وحمايتها من الانتهاكات التي قد تتعرض لها في أي زمان و مكان (Asfour 1983).

لقد تضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان مجموعتين من الحقوق هما:

1 – الحقوق المدنية والسياسية:

اشارت المواد (1،2،3،7) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الى حق المساواة بين انسان وآخر في الكرامة والاخاء، وعلى ان الناس يولدون احرارا متساوون في الكرامة، كما انهم سواسية امام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون اي تفرقة، كما ان لهم الحق في حماية متساوية ضد اي تمييز، وتعد الحرية الشخصية من اهم الحقوق المدنية والسياسية التي يجب ان يتمتع بها الفرد، إذ لايمكن إقرار اي نوع من انواع الحريات الاخرى مالم تكن الحرية الشخصية مصانة ومعترف بها، ومن حق كل شخص التمتع بالامن الشخصي والسلامة الشخصية، وللفرد حق حرية الرأي والتعبير وحق الاشتراك في ادارة الشؤون العامة وحق تولي الوظائف العامة وان ارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويتم التعبير عن هذه الارادة من خلال إنتخابات دورية نزيهة تقام على اساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع، كما أقر الاعلان لكل شخص حق التملك بمفرده او بالاشتراك مع غيره وعدم جواز تجريد احد من ملكه بشكل تعسفي، كما منح لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق في حرية تغيير ديانته او عقيدته، وحرية التعبير عنهما بالتعليم والممارسة ومراعاة اقامة الشعائر (Fahmy 1999).

2 – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

اشارت مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مجموعة اخرى الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ينبغي ان يتمتع بها كل فرد في دول العالم، ومنها حقه في الضمان الاجتماعي، وحقه في اختيار العمل بشروط عادلة مرضية، ويتبع ذلك حقه في أجر مجزٍ ومساوٍ للعمل بما يكفل له ولاسرته عيش كريم يليق بالانسان، كما ان لكل فرد الحق في مستوى من المعيشة يكفي للمحافظة على صحته ورفاهيته ويضمن ذلك الغذاء والملبس والمسكن والعناية الطبية وتأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش بسبب ظروف خارجة عن إرادة الفرد، كما ضمن الاعلان لكل شخص الحق في التعلم ووجوب ان يكون التعليم الزاميا ومجانيا خصوصا في مراحل التعليم الاولية، وسهولة القبول في التعليم الجامعي وعلى قدم المساواة التامة للجميع وعلى اساس الكفاية، وللفرد الحق في الاشتراك بشكل حر في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والادبي والفني، وضرورة ان يتمتع كل فرد بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الاعلان تحققا تاما (**Article (23) and Articles (6, 9, 12) n.d.**).

المطلب الثاني: العلاقة بين الامن المجتمعي وحقوق الانسان:

ينطوي الامن المجتمعي على مجالات أوسع من مجال حقوق الانسان، التي تمثل مجموعة من المصالح الذاتية والمكتسبة ويحفظها القانون، وتبقى حقيقة أن مفهوم الامن المجتمعي يصطبغ بمرجعيته الاساس وهو (الانسان)، والحقيقة الثابتة الاخرى هي أن الامن المجتمعي يرتكز على متغيرين أساسيين هما إشاعة الامن وأنسنة الامن، ومن هذا المنطلق ينبغي عند مناقشة مسار العلاقة بين الامن المجتمعي وحقوق الانسان البحث في مقتضيات ترسيخ حقوق الانسان وجعلها سبيلا لترسيخ أمن المجتمع، ولأن الامن المجتمعي قادر على بناء هيكل آمن ومترابط ومتآزر بين الانسان والامن وحقوق الانسان، ويتضح ذلك أكثر في ثنايا ميثاق الامم المتحدة الذي أكد على أن حقوق الانسان هي تلك التي تنسب للطبيعة الانسانية، بحيث لايمكن للفرد العيش بدونها كانسان، وأن حمايتها ضرورة لبناء السلم والامن الدوليين، وتبعا للتأطير القانوني لحقوق الانسان بدأ استعمال الامن المجتمعي في المنظمات الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وتشكيلات الهيئات العاملة في مجال الامن الانساني ضمن هيكلية الامم المتحدة من أجل حماية حقوق الانسان ومعالجة التحديات التي يواجهها الامن المجتمعي (**Fares 2020**).

يتخذ تحديد المسار المعرفي للامن المجتمعي وحقوق الانسان بعدا ديناميا وليس جامدا، إذ تختلف عوامل بناء أمن مجتمعي تبعا لاختلاف المجتمعات، إلا أن حالة الترابط ما بين الامن المجتمعي والامن الانساني تتضح من خلال عنصرين هما (Ahmed and Awad 2013):

1 – الحماية: إذ تتعلق بتعرض الافراد والمجتمعات لتهديدات بالغة، ومن أجل حماية الانسان من هذه التهديدات وجب الاعتراف بالحقوق الاساسية للانسان، وتمييز تلك التهديدات في كونها تقليدية أم غير تقليدية، ثم بذل الجهود الحقيقية من خلال الهيئات الحكومية وغير الحكومية لحماية الامن المجتمعي.

2 – التمكين: إذ أن دعم تمكين الافراد يتم من خلال زيادة الوعي عبر وجود مناخ عام من الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات العامة، مثل حرية الحصول على المعلومات وحرية الصحافة وحرية تشكيل التنظيمات السياسية وحق المشاركة السياسية، والانتخابات الحرة، ومن المؤكد أن الافراد المتمكنين قادرون على المطالبة باحترام كرامتهم إذا تم انتهاكها، والدفاع عن حقوقهم ضد أي تهديد.

تعبر حقوق الانسان عن فكرة القانون الطبيعي، بينما فكرة الحقوق والحريات تحتل طابعا قانونيا وضعيا، ويترتب على هذا التمييز أن تفسير الحقوق والحريات يتحدد تحت ضوء القواعد القانونية التي تحددها ةتحميها، بخلاف تفسير حقوق الانسان، فإنه ينصرف تفسيرها إلى مجموعة من المعتقدات والقيم الاخلاقية الطبيعية، وأن فكرة الحقوق والحريات تنقل حقوق الانسان من المجال الاخلاقي إلى المجال القانوني، وهذا يضمن احترامها وحمايتها في مواجهة التهديدات والتحديات التي تواجهها، وبعد أن تضمنت كثير من الاعلانات الدولية والاقليمية والوطنية دعوات لحماية حقوق الانسان، إستندت تلك الدعوات على فلسفة سياسية فضلا عن القانون الطبيعي، ومن هنا إرتكز الاساس القانوني لحماية حقوق الانسان على القيمة الدستورية التي ينالها النظام القانوني وهو أساس موضوعي يرتبط بالدستور، الذي يحقق التوازن بين حماية حقوق الانسان والحريات العامة وبين متطلبات حفظ الامن والمصلحة العامة تحت مظلة الشرعية الدستورية، ويقتضي التوازن وجود نظام قانوني تتوازن فيه حقوق الانسان والامن العام وفقا لعلاقة التناسب بين القيم التي تحميها كل من القواعد القانونية ومعيار التوازن الذي يحدد أبعاد الحماية الدستورية لحقوق الانسان (Fathi 2000).

شكل الامن المجتمعي أحد أهم المداخيل الجديدة لدراسة حقوق الانسان، ليس فقط باعتباره إطار معياري أو قيمي أو قواعد قانونية ترتكز بالاساس على تحديد مجموعة واسعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازم توافرها للافراد كافة بغض النظر عن النوع أو الدين أو الجنس أو الانتماء السياسي أو ... غيرها، والمتخذة في معظم الاحيان شكل مطالبات قانونية تنم عن ضرورة سن

تشريعات وابرام اتفاقيات دولية كفيلة بوضع التزامات محددة تجاه حقوق بعينها، ولكن باعتبارها اساسا تعبيريا حقيقيا عن مدى تحقيق الانسان لذاته القيمية الخاصة، وعن مستوى اشباعه لحاجاته الانسانية المرتبطة ببقائه وعيشه بكرامة، وقد تطور مفهوم الامن المجتمعي في فترة ما بعد الحرب الباردة ليشكل استجابة للحاجة الملحة في تجاوز التركيز على الاطر القانونية كأساس للتعامل مع مشكلات غياب أمن الافراد، وبالرغم من وجود مجموعة كبيرة من الاطر القانونية المنظمة لالتزامات الدول تجاه قضايا حقوق الانسان، إلا أنها تبقى فاقدة للفاعلية بسبب وجود ميل للدول نحو التركيز على الاعتبارات السياسية دون الانسانية، إذ يكمن جوهر مفهوم الامن المجتمعي الذي يتعامل مع حقوق الانسان باعتبارها إطارا حركيا موجه للسياسات العامة، ومحدد لمستويات التفاعلات الانسانية سواء بين افراد المجتمع انفسهم أو مع النظام السياسي، فحقوق الانسان من منظور الامن المجتمعي وان كانت ترتكز حقيقة على الافراد إلا أنها لاتنظر الى الفرد كمركز بمعنى هدف أو غاية فقط، بل كصاحب حق وشريك فعلي وفاعل أساس تجاه النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لذلك نجد أن معظم الاهداف التي يتطلع لتحقيقها الامن المجتمعي قد تكون في أكثرها هي ذاتها المراد بلوغها من قبل مباديء حقوق الانسان لأن كلاهما يسعيان الى احترام وحماية الحقوق والحريات الاساس (**Mohi and Abdul Marzouq 2020**).

تشمل حماية حقوق الانسان المادية والمعنوية القيام بكل ما يلزم لحماية شخصه ضد الاعتداءات أيا كان نوعها ومصدرها، وهذا يقتضي منع أي ممارسات تؤدي الى انتهاك حرماته الطبيعية والقانونية، كالتجسس عليه أو تقييد حرياته الشخصية الدستورية أو إيذائه أو احتقاره أو ظلمه، أو مصادرة ممتلكاته، أو منعه من العمل وطلب العلم، أو تشويه سمعته أو غشه أو تهديده وتعذيبه أو سجنه ومعاقبته من دون سبب قانوني، أو تعريضه للتمييز العنصري أو حرمانه من أي حقوق مكتسبة أو حقه في الاجتماع والتعبير عن الذات والمشاركة في الرأي، وتعد كل تلك الموارد لوازم ومؤشرات الحياة الانسانية الكريمة، وتكون جميعها أكثر استقرارا عندما تتميز الدولة بمستوى عال من حفظ الأمن (**Al-Shaqha 2004**).

المبحث الرابع

إعادة التأهيل المجتمعي لما بعد الصراع

يلقي الصراع المجتمعي بضلاله السلبية على أمن المجتمع، ومع تطور الصراع وبلوغه الذروة تتعالى أصوات إعادة التأهيل المجتمعي لما بعد الصراع، والبحث عن حلول وآليات توقف الصراع في إطار مرحلة انتقالية مصيرية يمر بها المجتمع والدولة، ويتطلب ذلك الكشف عن الحقائق ليس بهدف تصفية الحسابات بل من أجل مراجعة مكامن الصراع داخل المجتمع وامكانية معالجتها واتخاذ الاجراءات اللازمة في المستويات السياسية وغير السياسية لضمان عدم تجدد الصراع، ولذلك فإن إعادة تأهيل المجتمع تعد مقاربة مبنية على حقوق الانسان لمعالجة الماضي وتحسين ظروف المجتمع الانساني أفرادا وجماعات، وجعل الانسان جوهر مهمة حفظ الامن، وقد قسمنا هذا المبحث على مطلبين هما:

المطلب الاول: آليات حفظ الامن المجتمعي.

المطلب الثاني: تعزيز أواصر مجتمع مابعد الصراع.

المطلب الاول: آليات حفظ الامن المجتمعي:

تظهر متطلبات حفظ الامن المجتمعي في الدولة وتتزايد اسهاماتها كلما زادت وتيرة الصراعات والنزاعات والازمات الداخلية، وقد تظهر آليات حفظ الامن المجتمعي أثناء المفاوضات بطريقة جزئية، مثل إعادة هيكلة القوات المسلحة الرسمية، أو محاولة دمج العناصر المسلحة غير الرسمية في إطار مؤسسي حكومي، وقد تتضمن إحدى الآليات الاتفاق على تشريع قانون العفو لتمكين جهات المعارضة السياسية الفاعلة داخليا وفي المنفى من العودة والمشاركة في المباحثات بين الاطراف، أو تشجيع المقاتلين على نزع السلاح، وفي المقابل يمكن إتخاذ تدابير منفصلة عبر آلية شاملة أو بشكل حزم من الآليات بعد إنتهاء مفاوضات السلام، وربما تأخذ تلك المفاوضات عقود عدة لتنفيذ بنودها (Al-Janabi and Muhi 2022).

لقد جائت آليات نزع فتيل الصراعات بالطرق السلمية لتعضيد آواصر الترابط الاجتماعي، والتي اتخذت دورا هاما في التعريف بالحماية الدولية للمدنيين، وكان لمنظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الانسانية، مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة الصليب الاحمر والمنظمة الدولية لحقوق الانسان، دورا فاعلا في إرساء نظام الحماية الانسانية بالطرق السلمية ومن أهمها مايأتي (Musa 2020):

1 – المفاوضات: تقوم على الاتصالات المباشرة بين الاطراف المتنازعة من أجل تسوية النزاع القائم فيما بينها عن طريق إتفاق مباشر بشرط توافر حد أدنى من تعادل القوى بين الاطراف المتفاوضة.

2 – الوساطة: هي مسعى ودي يقوم به طرف ثالث من أجل حل النزاع بين الاطراف، وهي وسيلة طوعية غير قضائية يضطلع بها طرف ثالث محايد وموضع ثقة المتنازعين وبطلب منهم، وهدفها نقل أطراف النزاع من حالة الصراع والخصام إلى موقف النقاش والتحاور بما لايتعارض والنظام العام.

3 – التحكيم: يعني اتخاذ المتصارعين حكما برضائهما للفصل في الخصومة ويكون ملزما لاطراف النزاع.

4 – المساعي الحميدة: هي عمل ودي يقوم به طرف ثالث صديق للطرفين بقصد تخفيف حدة الخلاف وإيجاد جو أكثر ملائمة لاجراء الحوار والوصول الى تفاهم.

5 – التحقيق: هو إثبات المسألة بدليلها، وهو من الطرق الحديثة لتسوية الصراعات، ويكون تعيين لجنة التحقيق بمقتضى اتفاق خاص بين الطرفين المتنازعين، وتصدر اللجنة تقريرها حول القضية دون أي حكم.

6 – التوفيق: هو الوفاق والتوافق والاتفاق، وهو من الطرق الحديثة في تسوية النزاعات، ويعتمد مبدأ الجماعية ومبدأ الدوام، والغرض الرئيس منه هو حل النزاعات المتعلقة بالمصالح المجتمعية.

7 – التيسير: يمثل ألية أنموذجية لادارة الحوار بين الاطراف المختلفة من أجل العمل المشترك والتعاون لمواجهة أي وضع مستجد.

تواجه آليات حفظ الامن المجتمعي تحديات داخلية وخارجية، ففي مضمار التحديات الداخلية تظهر تحديات ضعف أداء المؤسسات الوطنية وعدم الاستقرار السياسي والامني، وتعقيدات التنوع الثقافي والعرقي، وعدم قدرة النظام السياسي على حماية التنوع المجتمعي مما يعرض الدولة لمخاطر الصراع والنزاع وبالتالي التشتت، يساعده إنتشار الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون وإشاعة الافكار الهدامة سياسيا ودينيا وفكريا، وعدم قدرة الدولة على إيجاد منطلق تشرع من خلاله لإعادة تأهيل المجتمع بسبب تداخلات المشهد الصراعي مع غياب تحديد الأنموذج المناسب للمسك بآليات إيقاف الصراع وحفظ الامن، أما في مضمار التحديات الخارجية فتظهر تحديات فرض أنموذج بعينه أو آيديولوجيا محددة من قبل قوى خارجية كشرط لازم لإعادة تأهيل مجتمع ما بعد الصراع، ومساومة القوى الكبرى على تبني الدولة شروط مسبقة وقيود مفروضة، ولعل إحدى إرهاصات تطور العلاقات الدولية يكمن في تجاوز الحدود الجغرافية لأي صراع داخلي بما يجعل من آثاره تمتد الى خارج حدود الدولة، ما يفترض تدخلا خارجيا من أجل إحتواء أبعاد الصراع أو تأمين تسويات كفيلة بالحد من توسع الصراع (Rashid and Alwan 2019)، ولا يخفى سلبية الهيمنة الخارجية في حالة الصراعات الداخلية

كعامل أساس يسهم في خلق شعور بالاستلاب وانتهاك حقوق الانسان تحت ظل فرض الاختراق الثقافي والقيمي والامني، مقابل سعي مكونات المجتمع التمسك بنمط تقاليدها وسلوكياتها الطبيعية المتبعة بين أفرادها حيال أثر وقيمة الانسان باعتباره غاية ووسيلة بحسب موازينها، وعليه فإن ازدواج الرؤية عند المجتمعات المتصارعة تدفعها لمواجهة قيم دخيلة وافدة تؤكد أن للقوى الخارجية مصالح جوهرية واستراتيجية تسعى لتحقيقها على حساب قيم وتقاليد المجتمع (Hamid 2018)، وهنا لابد من توافر ثلاث أدوار رئيسة تضطلع بتحقيق مشاعر الاطمأنينة والاستقرار المجتمعي وهي كما يأتي (Scoones 2008):

1 – الدور الوقائي: يعني اتخاذ عدد من التدابير من شأنها الحيلولة دون الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي، واشاعة الطمأنينة في نفوس الافراد.

2 – الدور القمعي: يعني قيام اجهزة العدالة بالتصدي لكل من يحاول الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي.

3 – الدور العلاجي: يعني التصدي للمشاكل الامنية والحد من آثارها السيئة عبر تأهيل المذنبين للعودة الى أحضان المجتمع الانساني.

إن عملية إعادة تأهيل المجتمع وتحوله من حالة الصراع الى حالة التوازن والاستقرار حتى وإن كانت عملية غير سهلة وميسورة فهي أيضا ليست مستحيلة، وفي كلا الحالين يجب التمييز هنا بين أنموذجين من المجتمعات هما أنموذج المجتمع المتصارع وأنموذج المجتمع المتوازن، ويعرض الجدول التالي مقارنة بين الانموذجين الصراعي والمتوازن يفيد في التعرف على الفروق الجوهرية بين الانموذجين في عناصر مشتركة كما يأتي:

عناصر الاشتراك	انموذج الصراع	انموذج التوازن
أساس المجتمع	هيكل هش من الجماعات غير المستقرة يضم مزيجا من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتمسك كل منها بثقافتها ولغتها ومعتقدها وأفكارها	هيكل قوي من الجماعات المستقرة والمستقلة والوسيطة بين الفرد والدولة
السمة الرئيسة	تعدد ثقافي وتباينات لغوية أو عرقية أو دينية ولها حدود اجتماعية مرسومة تتمايز بها وتثبت عندها	تجانس ثقافي على صعيد القيم والمعتقدات السياسية العليا وسط تباينات مرنة ترتبط بالرأي العام والخيارات السياسية

نمط العلاقات الاجتماعية	نظام تدريجي جامد للعلاقات بين الجماعات يرتكز على التصارع دون ضوابط ولايؤمن بالمشاركة أو المساواة (تنظيم غير ديمقراطي)	علاقات تعاون وانسجام وتنافس مستقر بين الجماعات نتيجة المشاركة في السلطة وفي صياغة القرارات تنظم العلاقات الاجتماعية (نظام ديمقراطي)
طبيعة السلطة	تركيز السلطة واختزال النفوذ في نخبة أو فئة محدودة	توزيع السلطة بين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية
وضع الدولة	تعلو فوق المجتمع وتفرض بعض الاجراءات لتنظيم العلاقات بين الجماعات المكونة للابتعاد عن تطور الصراع وتحوله الى حرب أهلية	تمثل الروابط والعلاقات بين الجماعات والدولة في الاساس بشكل كيان سياسي تعبر عن العلاقات التكاملية
أساس التكامل	الاكراه على التعايش بسبب غياب القيم المشتركة وفقدان الاحساس بالانتماء المجتمعي سواء بين النخب أو الافراد	الالتزام بالقيم المشتركة والاحساس بالانتماء المجتمعي بين النخب واحترام حكم القانون والالتزام بالعمل المشترك والمصير المشترك
آلية الحفاظ على النظام	القسر والقوة والاكراه وضبط الصراع بوساطة الجماعة السائدة بالقوة	التكامل والتماسك الاجتماعي النابع من القبول بالآخر والاتفاق والرضا
اسلوب تغيير نمط العلاقات الاجتماعية السائدة	تتم التغييرات في الهيكل الاجتماعي والتحول السياسي باستخدام العنف	يتم التغيير السياسي والتحول الاجتماعي وفق آليات قانونية ووسائل سلمية

(جدول مقارنة لانموذجي الصراع والتوازن في المجتمع(Ayash 2018))

المطلب الثاني : تعزيز أواصر مجتمع مابعد الصراع:

يتسم الصراع المجتمعي بخلفيات قد تتعلق بالهويات الفرعية غالبا، لذلك يركز مفهوم الامن الانساني وتعزيز أواصر المجتمع لما بعد الصراع على الانسان الفرد وليس على الدولة، كالمطالبة بمكافحة التمييز بشتى صوره في المجتمعات ذات الاعراق المتعددة، واحترام الحقوق الاساسية، أو المطالبة بالحكم الرشيد الذي يقوم على مراعاة الاعتبارات الانسانية، وقد أصبح مفهوم إستعادة الامن وتأهيل المجتمع مرتبطا بأمن الانسان وحقوقه أولا ومن ثم بتوافره يتحقق أمن الدولة، ولذلك فقد ورد في تقرير التنمية البشرية العربية لعام (2009م) لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بأن هنالك معايير يتم من خلالها تقييم الدولة التي يتحقق بها الامن الانساني في البعد السياسي من خلال مدى قبول المواطنين لحكومة دولتهم، والتزامات الدولة بالمواثيق الدولية الحامية لحقوق الانسان، كأولوية لحفظ العلاقات

الاجتماعية، ولاشك أن رضا الافراد هو أساس السلم المجتمعي وموضوعه، وعلى هذا تشكل مقومات السلم المجتمعي وحمايته أهم الأسس والمقومات التي يتحقق بها الأمن الانساني، لأنه يؤدي الى حماية التنوع المجتمعي ويقرر الحكم التعددي الرشيد، وهنا يشكل السلم المجتمعي أحد عناصر حفظ حقوق الانسان والامن الانساني وجزء فاعلا في تحققه، إلا أنه يفترق عنه في نطاقه، إذ يتحدد السلم المجتمعي باتفاق الاشخاص الطبيعيين في بناء دولة أساسها الاعتراف بالتنوع والمشاركة بالسلطة، في حين يتخذ الامن الانساني نطاقا أوسع من الشأن الداخلي للدولة (Al-Mousawi 2022).

تعد الاسرة أهم المؤسسات الاجتماعية التي يرتكز عليها المجتمع الانساني، وتشكل الوعاء الذي تنصهر فيه شخصية الفرد وتتشكل فرديا وجماعيا، ويتضح دور الاسرة في صياغة مبادرة أمنية يضطلع بها الفردودافع ذاتي لبلورة سياسة أمنية عبر تعميق الفضائل الانسانية والاخلاقية والدينية التي تنبذ العنف والافكار المتطرفة والكراهية، والتأكيد على التنشئة والمتابعة المستمرة من قبل الاسرة للحيلولة دون وقوع الابناء في منزلق الانحراف الفكري، ويتلخص دور الاسرة في هذا المجال بتعليم وتنشئة الفرد على القيم النبيلة والمعتدلة وقبول التعايش السلمي مع الآخر، والتأكيد على سمو الهوية الوطنية الجامعة، وتنمية شعور الافراد على أهمية نشر الوعي الامني في مستوى المجتمع عبر مداخيل احترام حقوق الانسان (H. S. Hamid 2017)، كما تتحمل المؤسسات التعليمية مسؤولية تنمية الوعي الامني للفرد ليصبح مواطنا صالحا وسويا في مجتمعه، وذلك من خلال مواضيع المناهج التعليمية من جهة وسلوك القائمين على التعليم من جهة أخرى، فضلا عن البيئة التعليمية، وفي ذلك إستثمارا لخلق بيئة آمنة مستقبلا، ويتضح دور المؤسسة التعليمية من خلال صناعة مفاهيم صحيحة ومستقيمة تترسخ في عقول الطلبة وتخلق حصانة فكرية ووعي أمني في مواجهة الافكار المتطرفة، وتهذيب السلوك القيمي، وتعميق الشعور بالهوية الوطنية وإيجابية التعاطي مع البيئة الاجتماعية، إذ أن المؤسسة التعليمية لم يعد دورها مقتصرا على التحصيل الدراسي فقط بل تعداه الى وظائف أخرى تشتمل على طبيعة سلوك الطلبة واتجاهاتهم وعاداتهم في المجتمع (Alian 2020).

إن تعزيز أواصر المجتمع لاتقتصر على مجرد احترام حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية، ولايمكن ترسيخ واستدامة أمن أي مجتمع لما بعد الصراع من دون توافر حزمة عناصر من شأنها خلق ظروف عامة ملائمة لبلوغ مستوى متميز من أواصر المجتمع الانساني، وتنطلق تلك العناصر من أمن الفرد والامن الوطني والامن الاقليمي ثم الامن الدولي، إذ أن أي خرق أو انتهاك لحقوق الفرد يعد تهديدا وانتهاكا لقواعد القانون الدولي المتعلقة بحقوق الانسان، وتتحمل الدولة بالدرجة

الاساس بناء السلام الاهلي وبناء تصور وظيفي يؤمن بالحكم الرشيد ويراعي قيم السلام بوصفه أداة تنظيمية فاعلة تشمل جوانب سياسية وقانونية ودستوريةوتنفيذ سياسات فاعلة في الجانب الاقتصادي، والتحكم بالتفاعلات الاجتماعية، والتوفيق بين المصالح المختلفة (Al–Kayali 1991)، ويرتكز السلام المجتمعي على تفاعل ثلاث أبعاد هي كما يأتي (Imran 2019):

1 – بناء مؤسساتي قادر على فرض حد أدنى من التماسك يؤدي الى تفكيك منظومة التصارع والنزاع المجتمعي، والتأسيس لاستقرار النظام من خلال تنظيم علاقة الدولة بوحداتها واقاليمها وفق صيغ توافق كل دولة وشكل إدارتها (مركزية أم فيدرالية)، وتشجيع المبادرات للقيم الانسانية الهادفة لبناء السلام الاهلي والتعايش السلمي عبر تعزيز الديمقراطية وحماية الاقليات والاندماج المجتمعي وحقوق الانسان و...الخ)، مع وضع هندسة انتخابية تتميز بقابلية على التمثيل في الهيئات المنتخبة، وكذلك زيادة نسبة المشاركة في المنظومة السياسية لزيادة القدرة على التمثيل والشرعية، وايضا تعزيز الهياكل الادارية واصلاحها، وبناء قاعدة قانونية للعدالة الانتقالية لتعزيز التماسك الاجتماعي.

2 – ربط السلام الاهلي بالبعد الاجتماعي من خلال تجاوز الانموذج التقليدي لتسيير قضايا المجتمع، واعتماد الحلول الجماعية لادارة المشاكل وتحقيق قدر من العدالة وتشجيع الفواعل المدنية في المجتمع مثل الاحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ونشر ثقافة السلام والتسامح في ثنايا لايمكن للدولة الدخول في تفاصيلها، ولاالقيام بمسؤولية أساسية لتعزيز السلام.

3 – أن يرتكز بناء السلام الاهلي على البعد الثقافي لاسيما عندما تتحول ثقافة السلام الى سلوك يحكم علاقة مكونات المجتمع وقواه بين بعضهم البعض من جهة، وعلاقة تلك المكونات والقوى المجتمعية بالمؤسسات والهيئات الحاكمة والضابطة للمجتمعمن جهة أخرى.

4 – ضرورات ارساء السلام الاهلي ووقف أسباب العجز عبر دولة قادرة على بسط الاستقرار الامني والمجتمعي داخل حدودها، وبشكل يقلص من احتمالات عودة الصراع ونشوب نزاع يهدد السلام الاهلي من خلال وضع آليات لتفاعل القيادات السياسية والثقافية والفكرية لبناء الثقة وتقوية النسيج الاجتماعي، وانشاء مشاريع اقتصادية تعاونية مشتركة تربط أطراف ومكونات المجتمع، وكذلك وضع آلية مستقرة لإصلاح القطاعات الامنية وإعادة تنظيم قوات الجيش والشرطة بشكل يتناسب والمرحلة الجديدة التي يمر بها المجتمع، بما يتطلب مواجهة التهديدات والحرص على فرض الامن.

الخـــــاتمة

يرتكز مفهوم الامن على ثلاث محاور رئيسة هي تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا، وتحقيق الاستقرار السياسية والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الرضا التام لأفراد المجتمع لاجراءات الحماية والامن الانساني داخل الدولة، وقد تتصاعد أهمية آليات حماية حقوق الانسان وحفظ الامن الانساني بصورة جلية عند الازمات، خصوصا عندما يتطلب الامر العمل على إعادة تأهيل المجتمع وترسيخ الأمن المجتمعي لمواجهة أزمات مجتمعات ما بعد الصراع، وهو مطلب تنادي به المجتمعات المتصارعة بعد خوضها معترك صراعي لم يؤدي بها إلا الى زيادة تفكك أواصر المجتمع وتشتت مكوناته وبالتالي ضعفه واضمحلاله، فيكون مرتعا لاستغلال قوى خارجية طامعة ونهبا لدول كبرى وجدت ضالتها في دولة هشة ومجتمع مفكك، وقد بين البحث وجود تباين في مسارات عدة تتصف بها كلا المجتمعات المتصارعة والمستقرة، أهمها طبيعة المجتمع وسماته الرئيسة، ونمط العلاقات الاجتماعية وطبيعة السلطة الحاكمة، والآليات المتبعة في حفظ الامن، وقد وجد البحث بعض الاستنتاجات الهامة منها:

1 – يشتمل الامن المجتمعي على جميع أبعاد الامن الانساني عبر المحافظة على مباديء حقوق الانسان خصوصا أثناء الصراع.

2 – إن عدم وجود أمن مجدتمعي يقدم بيئة خصبة لأفكار منحرفة تساعد على الاستهانة بالانسان وحقوقه الطبيعية والمكتسبة.

3 – يساعد تنامي الامن المجتمعي في مجتمعات مابعد الصراع على تحقيق تجانس وانسجام مجتمعي مبتعدا عن أي بوادر صراع قد يطال المجتمع.

4 – يرتكز تأهيل مجتمع ما بعد الصراع على خلق هوية وطنية جامعة وثقافة مشتركة تتغلب على أي ثقافة فرعية قد تلجأ اليها مكونات المجتمع.

المصـــــــادر

I. أحمد، عبد الجبار، ومنى جلال عواد. ٢٠١٣. "الديمقراطية والأمن الإنساني". تحرير جامعة بغداد. مجلة العلوم السياسية (كلية العلوم السياسية) (٤٦): ٧٨.

II. علاق، جميلة. 2018. "الأمن المجتمعي: مقاربة للمفهوم والعناصر". تحرير زيان عاشور، جامعة الجلفة. مجلة البحوث السياسية والإدارية (12): 335–339.

III. الفيلالي، مصطفى وآخرون. 2007. حقوق الإنسان: مناظير عالمية وإسلامية وعربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

IV. الحسن، إحسان محمد. ٢٠١٥. النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية للنظريات الاجتماعية المعاصرة. عمان: دار وائل للنشر.

V. عليان، عليان محمود. ٢٠٢٠. الإرهاب وإعادة تشكيل الخارطة السياسية العربية والدولية. عمان: دار أمجاد للنشر والتوزيع.

VI. الجنابي، محمد محيي، وأحمد غالب محيي. ٢٠٢٢. "العدالة الانتقالية والدستور المؤقت لمرحلة ما بعد الصراع: المضامين والمبررات". تحرير الجامعة المستنصرية. المجلة السياسية والدولية (كلية العلوم السياسية) (٥٣): ٦٩.

VII. الجبوري، رغد جمال محمد غريب. ٢٠١٦. حقوق الإنسان والحريات العامة. بغداد: مكتبة الجامعة.

VIII. الكلاب، مريد يوسف. ٢٠١٨. معجم المصطلحات السياسية والدستورية. القاهرة: المركز الوطني للنشر القانوني.

IX. الكيالي، عبد الوهاب. 1991. موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

X. الخازندار، سامي إبراهيم. 2014. إدارة الصراعات وحل النزاعات. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

XI. الموسوي، نوريس أحمد كاظم. 2022. "أثر المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي". مجلة حمورابي للدراسات (مركز حمورابي للدراسات السياسية والاستراتيجية) (42): 31.

XII. الراوي، جابر إبراهيم. ١٩٩٩. حقوق الإنسان والحريات الأساسية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية. عمّان: دار وائل للطباعة والنشر.

XIII. الشقهة، فهد بن محمد. 2004. الأمن الوطني: مفهوم شامل. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

XIV. الطيب، مولود زايد. 2007. علم الاجتماع السياسي. ليبيا: جامعة السابع من أبريل.

XV. أمير، حسين باسم عبد. 2019. "مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين". مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية (دار الحكمة) (38): 172.

XVI. أنصار، بيير. 1992. العلوم الاجتماعية المعاصرة. ترجمة نخالة فريفر. بيروت: المركز الثقافي العربي.

XVII. عصفور، محمد. 1983. الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

XVIII. أسمهان، خرموش. 2018. "أمن المجتمع: مدخل إلى بناء الأمن الإنساني". مجلة العلوم الاجتماعية (المركز الديمقراطي العربي) (4): 87.

XIX. عياش، إسحاق. 2018. الهوية وإدارة التعددية والتنوع المجتمعي. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات.

XX. برعي، عزت سعيد السيد. 1985. حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الإقليمي الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية.

XXI. ذبيان، سامي، وآخرون. ١٩٩٠. معجم المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لندن: دار رياض الريس للنشر.

XXII. فهمي، أماني محمد. 1999. "حقوق الإنسان في العلاقات بين الشرق والغرب". مجلة السياسة الدولية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) (96): 81.

XXIII. فارس، صالح بني. 2020. "العلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان". مجلة المنارة للبحوث والدراسات (جامعة العياط) 26 (3): 244.

XXIV. آثي، سرور. أحمد. ٢٠٠٠. الحماية الدستورية للحقوق والحريات. القاهرة: دار الشروق.

XXV. فيريول، جيل. ٢٠١١. معجم المصطلحات الاجتماعية. ترجمة أنسام محمد الأسعد. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

XXVI. هادي، رياض عزيز. 2005. حقوق الإنسان: تطورها ومضامينها وحمايتها. بغداد: (بدون تاريخ).

XXVII. حامد، هالة خالد. 2018. "ظاهرة الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان بعد عام 2001". تحرير جامعة بغداد. مجلة العلوم السياسية (كلية العلوم السياسية) (54): 225–227.

XXVIII. حامد، حسن سعد عبد. 2017. السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد عام 2003. برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسية والاقتصادية الاستراتيجية.

XXIX. هيوود، أندرو. 2013. النظرية السياسية. ترجمة لبنى الريدي. المجلد 2016. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

XXX. 2002. حقوق الإنسان وإنفاذ القانون، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. جنيف: الأمم المتحدة، 25.

XXXI. هانت، لين. 2013. أصول حقوق الإنسان. ترجمة فايقة جرجس حنا. القاهرة: الكلمات العربية للترجمة والنشر.

XXXII. عمران، عمر جمعة. 2019. بناء السلام في مجتمعات الصراع: دراسة الاستجابة المحلية وإعادة تأهيل المجتمع. بغداد: مكتب الهاشمي للكتب الجامعية.

XXXIII. اسكندر،. نبيل. 1988. الضمان الاجتماعي ومسألة الحرية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة.

XXXIV. عيسى، محسن بن العجمي بن. 2011. الأمن والتنمية. الرياض: جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية.

XXXV. خالد، حامد حنون. 2015. حقوق الإنسان. بيروت: دار السنهوري.

XXXVI. مطرود، صلاح حسن. 2005. المبادئ والقواعد العامة لحقوق الإنسان وحرياته. بغداد.

XXXVII. محي، أحمد غالب، وعلي أحمد عبد المرزوق. 2020. "البعد السياسي للأمن المجتمعي: دراسة في المفهوم وأبعاده وأهدافه". تحرير: مجلة جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية (كلية الحقوق) 13 (44): 241–242.

XXXVIII. محسن، هاشم عبد المطلب. 2021. المنهج الهيكلي لبيانات الأمن الوطني العراقي بعد 2003. تحرير كلية العلوم السياسية. بغداد: جامعة بغداد.

XXXIX. موسى، حازم حمد. 2020. التحليل الاستراتيجي للصراع وبناء السلام المستدام. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

XL. رشيد، صدام عبد الستار، وعلي محمد علوان. ٢٠١٩. "بناء السلام بعد النزاع". تحرير جامعة بغداد. بغداد. مجلة الدراسات الدولية (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) (77–78): 173–175.

XLI. رسلان، أحمد فؤاد. ١٩٨٦. نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

XLII. ستار، حكمت عبد، وآخرون. ٢٠١٩. علم الاجتماع السياسي. تحرير: جامعة بغداد. بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.

XLIII. سكونز، إليزا. 2008. تحليل المخاطر على حياة الإنسان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

XLIV. سين، أمارتيا. 2016. السلام والمجتمع الديمقراطي. ترجمة: روز شوملي مصلح. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

XLV. بدون تاريخ. "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

References

I. *Ahmed, Abdul-Jabbar, and Mona Jalal Awad. 2013. "Democracy and Human Security." Edited by University of Baghdad. Journal of Political Science (College of Political Science) (46): 78.*

II. *Alaq, Jamila. 2018. "Community Security: An Approach to Concept and Elements." Edited by Ziane Achour Djelfa University. Journal of Political and Administrative Research (12): 335-339.*

III. *Al-Filali, Mustafa, and and others. 2007. Human Rights: Global, Islamic and Arab Perspectives. Beirut: Center for Arab Unity Studies.*

IV. *Al-Hassan, Ihsan Muhammad. 2015. Advanced Social Theories: An Analytical Study of Contemporary Social Theories. Amman: Wael Publishing House.*

V. *Alian, Alian Mahmoud. 2020. Terrorism and the Reshaping of the Arab and International Political Map. Amman: Amjad Publishing and Distribution House .*

VI. Al-Janabi, Muhammad Muhi, and Ahmad Ghaleb Muhi. 2022. "Transitional Justice and the Interim Constitution for the Post-Conflict Phase: Contents and Justifications." Edited by Al-Mustansiriya University. Political and International Journal (College of Political Science) (53): 69.

VII. Al-Jubouri, Raghad Jamal Muhammad Gharib. 2016. Human Rights and Public Freedoms. Baghdad: University Library.

VIII. Al-Kalab, Mourid Youssef. 2018. Dictionary of Political and Constitutional Terms. Cairo: National Center for Legal Publications.

IX. Al-Kayali, Abdul-Wahhab. 1991. Encyclopedia of Politics. Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing.

X. Al-Khazindar, Sami Ibrahim. 2014. Conflict Management and Dispute Resolution. Doha: Al Jazeera Center for Studies.

XI. Al-Mousawi, Nouris Ahmed Kazim. 2022. "The Impact of New Regional Variables on Social Peace." Hammurabi Journal of Studies (Hammurabi Center for Political and Strategic Studies) (42): 31.

XII. Al-Rawi, Jaber Ibrahim. 1999. Human Rights and Fundamental Freedoms in International Law and Islamic Law. Amman: Wael Printing and Publishing House.

XIII. Al-Shaqha, Fahd bin Mohammed. 2004. National Security: A Comprehensive Concept. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

XIV. Al-Tayeb, Mawloud Zayed. 2007. Political Sociology. Libya: 7th of April University.

XV. Amir, Hussein Bassem Abdul. 2019. ", The Concept of Security in the Twenty-First Century." Journal of Political and Strategic Studies (House of Wisdom) (38): 172.

XVI. Ansar, Pierre. 1992. Contemporary Social Sciences. Translated by Nakhalah Freifer. Beirut: Arab Cultural Center.

XVII. Asfour, Muhammad. 1983. Democracy and Human Rights in the Arab World. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

XVIII. Asmahan, Kharmoush. 2018. "Community Security: An Introduction to Building Human Security." Journal of Social Sciences (Arab Democratic Center) (4): 87.

XIX. Ayash, Ishaq. 2018. Identity and the Management of Societal Pluralism and Diversity. Istanbul: Egyptian Institute for Studies.

XX. Barai, Ezzat Saeed Al-Sayed. 1985. Protection of Human Rights in Light of the International Regional Organization. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

XXI. Dhibyan, Sami, and and others. 1990. Dictionary of Political Economic and Social Terms. London: Riad El-Rayyes Books and Publishing.

XXII. Fahmy, Amani Muhammad. 1999. "Human Rights in East-West Relations." International Politics Magazine (Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies) (96): 81.

XXIII. Fares, Saleh Bani. 2020. "The Relationship between Human Security and Human Rights." Al-Manara Journal for Research and Studies (Al-Ayyat University) 26 (3): 244.

XXIV. Fathi, Sorour. Ahmed. 2000. Constitutional Protection of Rights and Freedoms. Cairo: Dar Al-Shorouk.

XXV. Ferriol, Gilles. 2011. Dictionary of Sociological Terms. Translated by Ansam Muhammad Al-Asaad. Beirut: Dar and Library of Al-Hilal.

XXVI. Hadi, Riyadh Aziz. 2005. Human Rights: Its Development Contents and Protection. Baghdad: (n.d.).

XXVII. Hamid, Hala Khaled. 2018. "The Phenomenon of Terrorism and Human Rights Violation after 2001." Edited by University of Baghdad. Journal of Political Science (College of Political Science) (54): 225-227.

XXVIII. Hamid, Hassan Saad Abdel. 2017. General Policies for Combating Terrorism in Iraq after 2003. Berlin: Arab Democratic Center for Strategic Political and Economic Studies.

XXIX. Heywood, Andrew. 2013. Political Theory. Translated by Lubna Al-Ridi. Vol. 2016. Cairo: National Center for Translation.

XXX. 2002. Human Rights and Law Enforcement, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. Geneva: United Nations, 25.

XXXI. Hunt, Lynn. 2013. The Origins of Human Rights. Translated by Faika Girgis Hanna. Cairo: Arabic Words for Translation and Publishing.

XXXII. Imran, Omar Jumaa. 2019. Peacebuilding in Conflict Societies: A Study of Local Response and Community Rehabilitation. Baghdad: Al-Hashemi Office for University Books.

XXXIII. Iskandar, . Nabil. 1988. Social Security and the Issue of Freedom. Alexandria: Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'ah.

XXXIV. Issa, Mohsen bin Al-Ajmi bin. 2011. Security and Development. Riyadh: Prince Naif Arab University for Security Sciences.

XXXV. Khaled, Hamid Hanoun. 2015. Human Rights. Beirut: Dar Al-Sanhouri.

XXXVI. Matroud, Salah Hassan. 2005. General Principles and Rules of Human Rights and Freedoms. Baghdad.

XXXVII. Mohi, Ahmed Ghaleb, and Ali Ahmed Abdul Marzouq. 2020. "The Political Dimension of Community Security: A Study of the Concept Dimensions and Objectives." Edited by University of. Kufa Journal of Legal and Political Sciences (College of Law) 13 (44): 241-242.

XXXVIII. Mohsen, Hashem Abdul Muttalib. 2021. The Structural Approach to the Data of Iraqi National Security after 2003. Edited by College of Political Science. Baghdad: University of Baghdad.

XXXIX. Musa, Hazem Hamad. 2020. Strategic Analysis of Conflict and Sustainable Peacebuilding. Amman: Dar Al-Akademoon Publishing and Distribution Company.

XL. Rashid, Saddam Abdul Sattar, and Ali Muhammad Alwan. 2019. "Peacebuilding after Conflict." Edited by University of Baghdad Baghdad. Journal of International Studies (Center for Strategic and International Studies) (77-78): 173-175.

XLI. *Raslan, Ahmed Fouad. 1986. The Theory of International Conflict: A Study of the Development of the Contemporary International Family. Cairo: Egyptian General Book Authority.*

XLII. *Sattar, Hekmat Abdul, and and others. 2019. Political Sociology. Edited by Baghdad University of Baghdad. Baghdad: University House for Printing Publishing and Translation.*

XLIII. *Scoones, Eliza. 2008. Risk Analysis for Human Life. Beirut,: Centre for Arab Unity Studies.*

XLIV. *Sen, Amartya. 2016. Peace and Democratic Society. Translated by Rose Shomali Musleh. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.*

XLV. *n.d. "Universal Declaration of Human Rights and International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights."*